Zionist settlement and its impact on the Palestinian demography

الاستيطان الصهيوني وانعكاساته الديموغرافية على الفلسطينيين

د. عدنان عياش

أستاذ مشارك

جامعة القدس المفتوحة

فرع سلفيت - فلسطين

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

عدنان عياش، الاستيطان الصهيوني وانعكاساته الديموغرافية على الفلسطينيين.- دورية كان التاريخية.- العدد السادس والعشرون؛ ديسمبر ٢٠١٤. ص ١٤٢ – ١٥٧.

www.kanhistorique.org

كان التاريخية: رقمية الموطن .. عربية الهوية .. عالمية الأداء

مُلَخّصْ

يستعرض هذا البحث أهمية فلسطين من النواحي الدينية والتاريخية وتميز موقعها والتغييرات السكانية التي حدثت في فلسطين في فترات تاريخية مختلفة، حيث يستعرض إحصائيات لعدد السكان ترجع إلى الفترة العثمانية، ثم إحصائيات لأعداد السكان فترة الانتداب البريطاني لفلسطين، ثم يتطرق إلى التغير التاريخي لقيام دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨م، وأهم التغيرات السكانية التي حدثت في فلسطين وتهجير أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى خارج فلسطين أو داخل حدودها في الضفة الغربية التي أصبحت تحت الحكم الأردني أو قطاع غزة تحت الحكم المصري. ثم يتحدث البحث عن السياسات الإسرائيلية الموجهة ضد سكان فلسطين الذين بقوا تحت الاحتلال الإسرائيلي من تهجير وتضييق عليهم وسياسة التهويد الإسرائيلية تجاه الأرض والسكان. ويستعرض الباحث أيضًا في بحثه نتائج الحرب ١٩٦٧م على الصعيد الديمغرافي في فلسطين وضم الجزء الباقي من فلسطين إلى دولة إسرائيل، وسياسة إسرائيل في التهجير وإقامة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة مطبقة نفس السياسة التي تبنتها ضد السكان العرب في فلسطين ١٩٤٨م. ويتطرق الباحث إلى مواقف الحكومات الإسرائيلية المختلفة من سياسة الاستيطان بدء من حكومة العمل ١٩٦٧م وضم القدس الغربية والبدء بإنشاء المستوطنات وصولاً إلى سياسة اليمين الإسرائيلي الذي وصل الحكم سنة ١٩٧٧م حيث تسارعت وتيرة البناء الاستيطاني ومصادرة الأراضي في فلسطين. وتخلص الدراسة إلى أن صميم المنطق الصارم للنظام الصهيوني وهو خلق أغلبية يهودية في بلد تسكنه طائفة عربية فلسطينية من السكان الأصليين طرحت السياسة الصهيونية أن الحل الوحيد يتمثل في استمرار البرنامج الاستعماري الاستيطاني وطرد السكان الفلسطينيين ودفع عجلة الهجرة اليهودية.

مُقَدِّمَةْ

فلسطين منذ القدم محل اهتمام الكثير من شعوب العالم باعتبارها مهدًا للرسالات السماوية ومركزًا للديانات ولتميز موقعها الجغرافي بين بلدان المنطقة، وخصوبة أراضيها، فقد تعرضت فلسطين إلى حملات عديدة وتعرض حجم سكانها إلى الزيادة والنقصان بفعل الحروب والتهجير والهجرة. في العصر الحديث انخفض عدد سكان فلسطين في ظل الحكم العثماني بشكل كبير حيث قدر عددهم في مطلع القرن التاسع عشر بـ (٢٠٠٠٠٠) نسمه ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الوفيات وتجنيد عدد كبير من الشباب في الجيش، وهجرة الكثير من الشبان خاصةً المسيحيين إلى أمريكا اللاتينية بعد إنهاء فتره الحكم العثماني ودخول الاحتلال الإنجليزي. تم إجراء بعض التقديرات لسكان القرى والبلدات حيث قدر عدد السكان الفلسطينيين سنة ١٩١٧ بـ (٦٤٢٨٥٠) نسمة منهم (٥١٥٠٠٠) مسلم، و(٦٢٥٥٠) مسيحي، و(٦٥٣٠٠) يهودي.(١)

في سنة ١٩٢٢ تم إجراء أول تعداد في فلسطين وكان العدد (٧٥٢٠٤٨) نسمة وفي سنة ١٩٣١ بلغ عدد سكان فلسطين (٩٦٦٧٦١) نسمة منهم (٦٩٣١٤٧) مسلم، (٨٨٩٠٧) مسيحي، (١٧٤٦٠٦) يهودي، (١٠١٠١) أخرى. وبين عامي)١٩٤٥-١٩٤٦) قدر عدد السكان في هذا المسح (١٦٧٣٠٧١) نسمة منهم (٩٩٤٧٢٤) مسلم، (٥٢٨٧٠٢) يهودي، (١٣٥٥٤٩) مسيحي، (١٤٠٩٨) آخرين.

في سنة ١٩٦١ نفذت الحكومة الأردنية تعداد عام للسكان في الضفة الغربية حيث بلغ عدد السكان (٨٠٥٤٥٠) مسلم، وفي سنة ١٩٦٧ بعد الاحتلال الإسرائيلي مباشرة قامت إسرائيل بإجراء حصر للسكان في سبتمبر سنة ١٩٦٧ للضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغ عدد سكان الضفة الغربية (٥٩٨٦٣٠) نسمة، وقطاع غزة ٣٥٦٢٦١ نسمة وفي سنة ١٩٩٥ نفذت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية مسحًا ديموغرافيًا للضفة والقطاع الذي يعتبر أحد الركائز الموجودة للتعرف على الخصائص الديمغرافية للشعب الفلسطيني.(٢)

يحتل النشاط الاستيطاني حاليًا مكانة مركزية في التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي والصهيوني حتى قبل قيام الدولة اليهودية، إذ يتجلى الاهتمام بالاستيطان من جهات متعددة في إسرائيل فهناك ست وزارات لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالنشاط الاستيطاني وهي وزارات الزراعة، الاستيعاب، الإسكان، العمل، الشؤون الاجتماعية، الدفاع، هذا فضلاً عن العديد من الدوائر التي تتفرع عن المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية مثل دائرة الاستيعاب، دائرة الهجرة، ودائرة الاستيطان. والنشاط الاستيطاني باعتباره أحد المقومات الأساسية الذي يحقق للدولة العبرية هدفًا مزدوجًا يتمثل في توفير السكن وفرص العمل.(٣)

الصراع الديمغرافي العربي الصهيوني يتضح من بحث أُجري في الآونة الأخيرة بمبادرة من جامعة حيفا أن (٦٨%) من سكان إسرائيل سيكونون سنة ٢٠٢٠م من اليهود، وذلك لأن عدد المواطنين العرب فيها الذي يبلغ اليوم (١,٣٠٠,٠٠٠) نسمة سيكونون في سنة ٢٠٢٠م ٩,١ مليون نسمة، كما أن سكان الأراضي الفلسطينية سيزداد عددهم من ثلاثة ملايين نسمة إلى ٨,٥ مليون نسمة، أي أن العرب في إسرائيل والأراضي المحتلة (في الضفة وغزة) يشكلون اليوم (٤٩,٥%) من مجموع سكان المنطقتين وسيشكلون سنة ٢٠٢٠ حوالي (٥٨%) من مجموع السكان، وعليه فإن التوازن الديمغرافي والازدياد الطبيعي المرتفع في أوساط العرب في إسرائيل وفي مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية قد يؤدي كما يذكر البروفسور ("ارنون سوفي" – مدير مركز أبحاث الأمن القومي في جامعة حيفا) إلى زعزعة الديمقراطية في إسرائيل وسيؤدي إلى فقدان مناطق جغرافية في إسرائيل مثل الجليل والنقب الشمالي.

وحسب أقوال الباحثين فإن الاكتظاظ السكاني في إسرائيل سيؤدي إلى تحويلها إلى دولة عالم ثالث وإلى تدهور بيئي وسيكون الأكثر تضررًا اليهود الذين يقطنون منطقة الساحل وربما يهاجرون

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

من إسرائيل، لذلك قام مجموعة من الباحثين في مختلف التخصصات بعقد مؤتمر إسرائيلي في مستوطنة (هرتسيليا) ناقشوا خلاله موضوع دور العامل السكاني في الصراع العربي الإسرائيلي أو حسب الإسرائيليين "**خطر التكاثر الطبيعي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وداخل إسرائيل**" كانت لذلك المؤتمر توصيات منها منع نشوء أغلبية فلسطينية في الجليل والمثلث والنقب داخل إسرائيل نفسها، وترحيل الفلسطينيين –الترانسفير- ذلك أنه ستكون هناك حاجة لإيجاد مزج في مكان غير إسرائيل -ربما في شرق الأردن- لتوطين السكان الموجودين حاليًا في المناطق - يعني الضفة الغربية والقطاع- إذا لم يكبحوا من وتيرة تكاثرهم، وكذلك خنق ومنع نموه وتكاثره والتوطئة لترحيله، ثم اشتراط المساعدات للسلطة الفلسطينية بتخفيض نسبة الولادة عندهم.[٤]

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار مراحل وأشكال وأبعاد الصراع الديمغرافي على أرض فلسطين من جهة، وإلى أبعاد هذا الصراع على الحاضر والمستقبل الفلسطيني والوجود الصهيوني والعربي على هذه الأرض المباركة.

أهمية الدراسة

تعود أهمية موضوع الاستيطان الصهيوني وانعكاساته الديمغرافية على الفلسطينيين لكشف أبعاد المخططات الصهيونية الرامية إلى طمس الوجود الفلسطيني العربي بكل أبعاده ومحتواه، فتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على الخطر الداهم على أرض فلسطين، ولكن تبين الدراسة في النهاية المخاوف الصهيونية من التكاثر الفلسطيني وتأثيراته على الوضع الديمغرافي على أرض فلسطين في المستقبل المنظور.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر التي تطرقت للموضوع من كتب ومجلات وصحف وذلك للاستفادة منها في إلقاء الضوء على التطور التاريخي للصراع العربي الصهيوني، وذلك وفق المنهج التاريخي التحليلي والوصفي في البحث.

فرضية الدراسة

تحاول الدراسة من خلال إتباعها للمنهجية التاريخية التحليلية أن تجيب على فرضية ما يهدف إليه الاحتلال الصهيوني من طرد وترحيل وإبادة لأبناء الشعب الفلسطيني في فلسطين والهادف إلى إقامة الدولة الصهيونية على كل أرض فلسطين بعد طرد أهلها وتفريغها منهم، إن ما تقوم به إسرائيل وتمارسه من خلال مؤسساتها من طمس وتدمير للوجود الحضاري والثقافي والتاريخي والجغرافي لم يكن ذلك نتيجة صدفة أو عفوية، بل كانت في الحقيقة مخططات أعدت ودرست وفق فلسفة وايدلوجية صهيونية نفذت بعناية من أجل إنجاح المشروع الصهيوني والمتمثل في إقامة الدولة اليهودية على أرض الميعاد التاريخية كما يدعون.

أولاً: وقائع التحور على أرض فلسطين: (جغرافي وسكاني)

قبل سنة ١٨٨٢ بفترة بسيطة وجد في فلسطين حوالي ٢٤ ألف نسمة من (اليشوف) التي تعني الاستيطان وكانوا موزعين في القدس والخليل وصفد وطبريا وكانت غالبيتهم تعيش على الصدقات والمعونات المكرسة إليهم من يهود أوروبا وتعرف باسم ألها لوكا وقد تكون اليشوف القديم من فئتين منفصلتين هما السفر ديون والاشكنازيون ولكل طائفة مؤسساتها الدينية.[٥] الأيدولوجية الصهيونية ترتكز على فرضية واهية وجد بسيطة هي أنه قد جاء في سفر التكوين (١٥/١٨-٢٠) ما يلي: "في ذلك اليوم بت الرب مع إبراهيم عهدًا قائلاً: "لنسلك أعالي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات".[٦] وانطلاقًا من ذلك ودون التساؤل عن ماهية هذا العهد أعلن الزعماء الصهاينة أن فلسطين قد أعطيت لهم من الرب.

في سنة ١٨٩٧م كانت مدينة بازل السويسرية مقرًا للمؤتمر الصهيوني الأول، وأقر دستور الصهيونية العالمية تحقيق دولة إسرائيل وإنشاء المنظمات السياسية والاقتصادية واللجان لتنفيذ المقررات والمخططات ومتابعتها على أرض الواقع. فمن الناحية التنفيذية أسس المؤتمر "المنظمة الصهيونية العالمية"، وأقر نظامها الداخلي وهيكلها التنظيمي وشروط العضوية المنظمة، كما أقر المؤتمر شكل العلم الصهيوني "ترس داوود" والنشيد القومي للصهيونية العالمية. لقد تعمد أصحاب القرار في بازل أن يستعملوا تعبير "وطن" لأسباب دبلوماسية بينما كان القصد الحقيقي للمؤتمر منذ البداية هو دولة يهودية وقد أكد "هرتسل" نفسه هذه الحقيقة في مذكراته إذ يقول: "لو أردت أن الخص مؤتمر بازل بكلمة واحدة - وهي كلمة سأحرص على ألا أتلفظ بها علنًا لقلت في مؤتمر بازل أرسيت أسس الدولة اليهودية".[٧]

في سنة ١٩٠٧م بدأت العملية الواقعية للهجرة، إذ بدأت هجرة اليهود المنظمة إلى فلسطين، بخطة منظمة ومرسومة وبدعم مادي ومعنوي من الصهيونية العالمية، وأكدت ذلك بإنشاء مستعمرات لها على أرض فلسطين، حيث شهدت فلسطين خلال تلك الفترة موجتين للهجرة اليهودية: كانت الأولى بين (١٨٨٢-١٩٠٣) وضمت أفرادًا وجماعات صغيرة من أوروبا الشرقية بدعوة من إتباع جمعية "حب صهيون وحركة بيلو" والثانية بين (١٩٠٤-١٩١٤م) وقد تألفت بدورها من يهود أوروبا الشرقية الذين عملوا في المستعمرات اليهودية التي أُقيمت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ووضعوا أسس الحركة العمالية الصهيونية والمستعمرات الجماعية الأولى، مما أدى إلى إنشاء حركات "عمال صهيون" والعامل الفتي "والطلائع" ومنظمة الحارس "هاشومير".[٨]

لقد حدث نوع من التحول في المنحنى نحو سنة ١٩٠٥ عندما وصلت من روسيا موجة جديدة من المهاجرين في أعقاب سحق ثوره ١٩٠٥ بدلاً من مواصلة الكفاح إلى جانب الثوار الروس

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

الآخرين في روسيا فروا إلى فلسطين حاملين معهم نوعًا غريبًا من "الاشتراكية الصهيونية" حيث انشئوا تعاونيات حرفية وكبودسات للفلاحين بعد أن استبعدوا الفلاحين الفلسطينيين لخلق اقتصاد يستند إلى طبقة عاملة وزراعية يهودية، ومنذ ذلك الحين ارتبط الأمر باستبدال الشعب الفلسطيني بشعب أخر وبطبيعة الحال الاستيلاء على الأرض. وكانت نقطة الانطلاق الكبرى هي إنشاء "الصندوق القومي اليهودي في سنة ١٩٠١ الذي كان له طابعه الخاص المتمثل في أن الأرض التي تقع في حوزته لا يمكن إعادة بيعها ولا تأجيرها لغير اليهود ولأنها أصبحت أراضي إسرائيل.[٩]

في سنة ١٩١٧ صدر الوعد المشئوم، وعد (بلفور) وهو الدعم الأكبر والمقيت من أكبر دولة استعمارية آنذاك بريطانيا، فلقد يسر الدعم السياسي المنشود لإنشاء دولة يهودية، وكذلك معاهدة سايكس بيكو التي بقيت بنودها سرية إلى أن نشرتها الحكومة السوفياتية في روسيا بعد الثورة الشيوعية سنة ١٩١٧، وفي سنة ١٩١٥م قدم الوزير البريطاني اليهودي هربرت صموئيل والذي أصبح مندوب سامي لبريطانيا في فلسطين سنة ١٩٢٠م مذكرة إلى حكومته وإلى عدد من النواب في البرلمان اقترح فيها تأسيس دولة يهودية في فلسطين تحت إشراف بريطانيا شارحًا الفوائد الاستعمارية التي ستحققها بريطانيا من هذه الدولة بأبعاد فلسطين عن السيطرة الفرنسية، وعن التدويل لأن ذلك في هذه الحالة قد يكون خطوة تمهيدية لحمية ألمانية. ومن المأمول في ظل الحكم البريطاني أن تقدم التسهيلات إلى المنظمات اليهودية لكي تقوم بشراء الأراضي وتأسيس المستعمرات، وإقامة المؤسسات الثقافية والمدنية، وأن تعطي الهجرة اليهودية الأفضلية بحيث يمكن للسكان اليهود بعد أن يصبحوا الأكثرية ويستقروا في الأرض وأن يعطوا درجة من الحكم الذاتي.[١٠]

وعلى ذلك فمن سنة ١٨٨٢ وحتى سنة ١٩١٧ وصل (٥٠,٠٠٠) يهودي إلى فلسطين ثم جاء المهاجرون البولنديون ويهود المغرب هربًا من الاضطهاد وذلك بين الحربين العالميتين.[١١] في سنة ١٩٢٧ ازدادت الهجرات اليهودية إلى فلسطين مما أدى إلى زيادة المستعمرات على أرض فلسطين وسيطرت الصهيونية العالمية على مساحات كبيرة من الأراضي العربية بشتى الطرق وبدعم وبمساندة مباشرة من الاستعمار البريطاني ففي السنوات من (١٩٢٧-١٩٣٦) دخل فلسطين حوالي (٢١٧,٠٠٠) مهاجر صهيوني، ووصل عدد المستوطنات نحو (٧٥) مستعمرة، وتم انتقال ثلث مليون دونم من الأراضي العربية إلى اليهود هذا عدا الذين دخلوا فلسطين تهربًا، وفي تلك الأثناء بذلت جهودًا عربية كبيرة لإنقاذ الأراضي المهددة وذلك بتأسيس صندوق من التبرعات والاشتراكات لشراء الأراضي إلى إصدار فتاوي دينية تحرم بيع أي شبر من الأراضي لليهود، إلى مقاطعة السماسرة ورفض دفنهم في المقابر.

في سنة ١٩٣٧م وبعد انتهاء الثورة الكبرى سنة ١٩٣٦ بدأت الوكالة اليهودية في إنشاء قوات نظامية لليهود في الأراضي التي سيطروا عليها من فلسطين، وانهالت عليها كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة من بريطانيا وبلجيكا والصهيونية العالمية، فشكلت عصابات صهيونية مسلحة بحيث أصبح للوكالة اليهودية جيش دفاع (الهاغانه) وهو مؤلف من وحدات عسكرية نظامية تولى تجهيزها وتدريبها ضباط إنجليز لمقاومة الثورة وحماية المستعمرات، وقد قدر عدد أعضائها بأكثر من ستين ألفًا.[١٢] وفي نهاية الانتداب البريطاني بلغ عدد المستوطنين اليهود في فلسطين نحو (٦٨٠) ألف نسمة أي ما يعادل ثلث سكان البلاد، كذلك عملت سلطات الانتداب بمختلف الوسائل على تسهيل حصول الصهيونيين على الأراضي بما في ذلك منح المؤسسات الصهيونية مساحة الأراضي التي استوطن عليها الصهيونيين في نهاية الانتداب حوالي (١,٨) مليون دونم أو ما يعادل (٦%) من مجموع مساحة البلاد، وبلغ عدد المستوطنات الصهيونية (٢٩١) مستوطنة.[١٣]

في سنة ١٩٤٧م الإعلان عن الاعتراف بالكيان الصهيوني في فلسطين، حيث أقرت المنظمة الدولية قرار التقسيم (١٨١) وبموجبه أصبح لليهود حق شرعي معترف به دوليًا بإنشاء وطن قومي لليهود على جزء من فلسطين قدر في بداية الأمر بـ (٥٤%) من مساحة فلسطين، لكنه لم يقف عند ذلك الحد بل تعداه إلى ما مساحته (٧٦%) بعد حرب ١٩٤٨ تلك الحرب التي حملت للفلسطينيين جرحًا دائمًا في صدورهم جرح نكبة سنة ١٩٤٨، عندما طردت القوات الإسرائيلية أهالي (٥٣١) مدينة وقرية من ديارهم، خرج منها حوالي مليون لاجئ إلى أماكن اللجوء في ما تبقى من فلسطين والدول العربية المجاورة، حملوا معهم ذكريات موجعة عن فقدان الأرض والبيت والمزرعة وكذلك عن قسوة التشريد، حيث أصبحت مخزنًا للذاكرة الجماعية للفلسطينيين تدعمها السير الذاتية وكتب الجغرافيا والتاريخ والإشعار التي تعيد ذكريات تركيبة المجتمع الفلسطيني، ذكريات الوطن الذي حرموا منه بكل ما يحمله الشوق والخيال والحسرة والإصرار على العودة، وفي الوقت نفسه لم يكن يعرف أولئك المشردون أن مصيرهم هذا سيمتد إلى زمن طويل، ولم يكن يعرف أولئك ماذا يدور خلف الستار الذي إقامته إسرائيل لنفسها من القوة العسكرية، بدأ اليهود يعملون ليل نهار ليكونوا دولتهم وليرسوا قواعد المؤسسات فكانوا جنودًا في الليل مزارعين في النهار، بعكس العرب الضائعين الذين لا يعرفون عن جهل أو تجاهل ماذا حدث للوطن الضائع، ماذا حدث لمئات المدن والقرى.

خرج الناس وفي قلوبهم نكبة النفس، وتركوا خلفهم نكبة المكان، حياة، ومجتمع وتاريخ انتزعت منه كل شيء وبقيت ذكريات في مكان آخر. ولكن مَنْ يقف أمام هذا كله، بالطبع الجيش البريطاني الذي ألزمه صك الانتداب لحماية الأهالي ورعايتهم إلى أن تقوم دولتهم في فلسطين، لكن هذا الجيش حزم حقائبه وبدأ في الانسحاب من فلسطين لكي ينتهي منه في (١٩٤٨/٥/١٥)، لم يتحرك هذا الجيش عندما استغاث به الأهالي أثناء مذبحة دير

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

ياسين التي حدثت على بعد ٥ كم من مكتب المندوب السامي البريطاني.[١٤]

أما من حيث الاستيطان فقد أقيمت على شكل حزام متكامل من القلاع العسكرية الاستيطانية حول الخط التي حددها قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ وخلال الفترة الممتدة حتى عدوان حزيران ١٩٦٧ والتوسع الإسرائيلي الجديد أقامت الحكومة الإسرائيلية والوكالة اليهودية ومؤسسات الاستيطان المختلفة (٥٨٧) مستوطنة أخرى تركزت كلها في المناطق الفلسطينية التي ضمتها إسرائيل بالقوة زيادة على حدود قرار التقسيم لضمان تهويد هذه المناطق، وتم إسكان حوالي (١٨٠) ألف مستوطن فيها، وقد جاء ذلك تنفيذًا لتعليمات بن غوريون أن حدود إسرائيل هي حيث يشعر جنودها أنهم في مأمن.[١٥] ففي عشية إنشاء دولة إسرائيل كان هناك (٦٠٠.٠٠٠) يهودي في فلسطين من مجموع السكان البالغ قدرة مليون وربع مليون نسمة، وهنا بدأ الاجتثاث المنظم للفلسطينيين. ويبدأ مسلسل الاستيلاء على الأرض بطرق شتى، استولت المستعمرات على الأرض الزراعية القريبة منها قبل أن تبدأ الحكومة في سلسلة من القوانين التي تحلل ذلك، ذلك كان بعد الحرب التي فرضت على شعب ضعيف مثل الشعب الفلسطيني، وانتهت تلك الحرب بضم أراض أخرى على المساحة التي قررتها عصبة الأمم من (٥٤%) إلى (٧٦%) من مساحة فلسطين.

في شباط سنة ١٩٤٨ قبل شهرين من بداية الغزو الصهيوني قال بن غوريون لقادة الصندوق القومي اليهودي الذي يستولي على الأراضي "الحرب التي ستعطينا الأرض... انسوا مقولة هذه لنا وهذه ليست لنا (أرض عربية) هذه كلها تعبيرات السلام، في الحرب تسقط هذه المعاني، وفي النقب لن نشتري أرضًا، سنحتلها لا تنسوا أننا سنكون في حالة حرب". في نهاية آذار سنة ١٩٤٨ قبل أن يبدأ الغزو الصهيوني تمكن اليهود من طرد (٥٠,٠٠٠) لاجئ من ديارهم واقترفوا مذبحة في سعسع قُتل فيها ستون شخصًا. لقد حسمت المعركة لصالح إسرائيل في هذا الوقت المبكر وطردت أكثر من نصف اللاجئين قبل دخول القوات العربية المنقذة بعد خروج الإنجليز وانتصار إسرائيل في الجولة الأولى على العرب وشعورها بالقوة، أصبح منع عودة اللاجئين هدفًا سياسيًا معلنًا منذ حزيران ١٩٤٨ اتخذته إسرائيل في مراسلاتها الدبلوماسية خصوصًا عندما رأى الوسيط الدولي الكونت برنادوت بنفسه هول مأساة اللاجئين وأصر على عودتهم. أما الطريقة الأخرى التي اتبعتها إسرائيل فهي الإسراع بإحضار مهاجرين يهود وتوطينهم في القرى العربية المهجر أصحابها.

في سنة ١٩٥٧ مارست إسرائيل نشاطًا تجاريًا عبر خليج العقبة إلى آسيا وأفريقيا فأصبحت تمتلك حرية الملاحة في هذا الخليج مستندة إلى ميناء إيلات الإسرائيلي، وكانت قبل ذلك قد شاركت مع فرنسا وبريطانيا بالعدوان الثلاثي على مصر الذي كان من بين أهداف تلك الحرب احتلال المزيد من الأراضي العربية والوصول إلى ضفة القناة المصرية "السويس" وبالتالي تأمين حرية الملاحة لها في خليج العقبة وقناة السويس إلى جانب القضاء على مراكز الفدائيين في قطاع غزة، ولنتذكر أن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلها سنة ١٩٥٦ رافقه إصرار أمريكي على أن يبقى خليج العقبة مفتوحًا للملاحة الإسرائيلية، مما أتاح لها الفرصة لتكثيف وجودها التجاري في أفريقيا ودول شرق آسيا.[١٦]

ففي هذه الفترة بدأت إسرائيل تعد نفسها للتوسع فآخذت تتحين الفرصة للتوسع نحو الشرق منذ سنة ١٩٥٥ فمهدت في سنة ١٩٥٦ جديًا لاحتلال الضفة الغربية في سلسلة من الهجمات التي قامت بها القوات الإسرائيلية النظامية على المواقع والقرى الأساسية في الضفة الغربية، حيث قتلت مجموعة كبيرة من الأهالي في تلك المدن وقد رافقت هذه الهجمات دعاية واسعة قامت بها الصهيونية لتهيئة الرأي العام العالمي لهجوم إسرائيلي على الأردن التي كانت الضفة الغربية تتبع لها في تلك الفترة، لكن يبدو أن العرض الذي تقدمت به فرنسا وبريطانيا لإسرائيل للقيام بهجوم مشترك على سيناء هو الذي غير وجه الاعتداء على الأردن كما كان مخططًا إلى مصر وكان هدف إسرائيل في سنة ١٩٥٦ احتلال شبة جزيرة سيناء وضمها إليها إلا أن الظروف لم تكن مواتية في سنة ١٩٥٦ فتكررت المحاولة في سنة ١٩٦٧.[١٧]

أما سنة ١٩٦٧ تلك السنة الذي استولت فيه إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة وصحراء سيناء حتى قناة السويس، وعلى هضبة الجولان السورية التي تعتبر لها أهمية كبرى في مصير سوريا ولبنان والأردن. ففي شباط (فبراير) سنة ١٩٦٧ أبلَغَ وزير العمل الإسرائيلي الكنيست بأن نسبة البطالة في إسرائيل زادت وضعفت حركة الهجرة فلم يأت إلى إسرائيل سنة ١٩٦٦ سوى ١٥ ألف مهاجر تقريبًا. وعليه ففي نيسان (أبريل) من نفس السنة ١٩٦٧ أمر رئيس الوزراء الإسرائيلي (ليفي اشكول) بفلاحة الأراضي المجردة من السلاح على الجبهة السورية وفتح الجيش السوري النار على المتجاوزين وجرت معركة جوية بين الطرفين.

في أيار (مايو) من نفس السنة أغلقت مصر مضائق تيران وخليج العقبة مما كان له الأثر المباشر في حرب حزيران ١٩٦٧ تلك الحرب التي احتلت إسرائيل على أثرها مدينة القدس وضمتها إلى القدس الغربية الجديدة، ووقع نحو ٦٨ ألف كم٢ من الأراضي العربية في أيدي إسرائيل أي نحو ثلاثة أمثال مساحة إسرائيل، وسقط ١٥ ألف قتيل عربي، ولجأ ربع مليون فلسطيني من الضفة الغربية وغزة إلى الأردن وسوريا ولبنان، وجلا ١٥٠ ألف لاجئ سوري عن القنيطرة ومرتفعات الجولان إلى سوريا ودخل مليون عربي آخر في قطاع غزة والضفة الغربية تحت حكم إسرائيل. وما أن انتهت الحرب حتى سارعت إسرائيل إلى فرض الحقائق على الطبيعة تنفيذًا لسياسة التهويد وخصوصًا في القدس الشرقية وجوارها فقد أعلنت ضمها نهائيًا إلى القدس الغربية واتخذتها عاصمة موحدة أبدية لها، كما نفذت في المناطق المحتلة سياسة المصادرة والتهويد ذاتها التي نفذتها في أعقاب حرب ١٩٤٨.[١٨]

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

إن النظر إلى حركة الاستيطان الصهيوني في المناطق المحتلة بعد سنة ١٩٦٧ يؤكد نية إسرائيل ومؤسساتها وأحزابها عدم التخلي عن شبر واحد من الأراضي المحتلة الجديدة، فقد قامت بتطبيق نمطين من الاستيطان في الضفة الغربية يختلفان في المظهر ويتفقان في الهدف والنتيجة فقد سارعت إلى ضم القدس إليها في (١٩٦٧/٦/٢٧) في محاولة لإضفاء نمط مزيف من الشرعية على احتلالها للمدينة، وبهذا القرار أباحت لنفسها ولمؤسساتها المختلفة حرية ممارسه التهويد ومصادرة الأراضي، وإقامة الأحياء السكنية، وإجلاء السكان العرب عن مساكنهم وهدمها، وتوسيع المخططات الهيكلية للمدينة على حساب أراضي القرى العربية المجاورة.[١٩] كذلك فقد بدا إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ بعد انتهاء الحرب مباشرة، ثم بعد ذلك إقامتها في الأراضي العربية المحتلة كافة، وذلك لأن الاستيطان فيها يعتبر هدفًا قوميًا تلتقي حوله الاتجاهات والقوى السياسية كافة في إسرائيل.[٢٠]

وإن الخلاف القائم بين حزبي العمل والليكود ليس خلافًا على المبدأ، وإنما هو خلاف على الكيفية والكمية التي سوف يتم ضمها من تلك الأراضي. وكان الاستيطان بدا محدودًا في بداية الآمر وعلى نطاق ضيق وقد تركز في مواقع معينة مثل المعسكرات السابقة للجيش الأردني والمواقع التي سبق لليهود أن أقاموا فيها مثل كيبوتس كفار عتسيون، كما تركز أيضًا في القدس، ثم ما لبث أن امتد وبصورة سرطانية إلى سائر الأراضي العربية المحتلة الأخرى ففي البداية كانت المستوطنات تقام تحت ستار الدوافع الأمنية واعتباراتها، ثم اختلطت بأسباب تاريخية وعقائدية حيث رفع تكتل الليكود اليميني شعار أرض إسرائيل المحررة وحق جميع أفراد الشعب الإسرائيلي في الاستيطان في كل جزء منها، وذلك من أجل خلق كثافة سكانية يهودية للحيلولة دون إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقبلاً في تلك الأراضي. الأمر الذي يمكن إسرائيل من طرح حجتها الجديدة القديمة وهي كيف يمكن إقامة دولة فلسطينية في منطقة مكتظة بالمستوطنين اليهود.[٢١]

لقد كانت أهداف إسرائيل من إقامة المستوطنات خلال الفترة الأولى من احتلالها للأراضي العربية المحتلة هو تحديد حدودها الجديدة مثلما بينت ذلك (غولدا مائير) رئيسة الوزراء سنة ١٩٧٢ وبكل تبجح الحدود هي حيث يقيم اليهود وليس حيث يوجد خط على الخريطة، وقد كان (حزب العمل) السباق إلى هذه الخطط الاستيطانية خاصةً من زعمائه أمثال مشروع ألون الذي يدعو إلى استيطان المناطق الآمنة، ومشروع دايان الخاص بالدمج الاقتصادي لسكان المناطق المحتلة مع إسرائيل، ووثيقة غالي التي فتحت المجال واسعًا لمزيد من الاستيطان في الأراضي المحتلة التي كانت مصاغة بطريقة غامضة وتحتمل أكثر من تفسير.[٢٢] وفي سنة ١٩٧٧ كانت الزيارة التي قلبت كيان الأمة العربية زيارة (أنور السادات) إلى إسرائيل التي كانت أول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، تلك الزيارة التي فتحت الآفاق أمام الإسرائيليين للسيطرة على أراضي كثيرة في فلسطين عامة والضفة الغربية خاصة لإقامة المستوطنات التي كثر عددها في تلك الفترة الزمنية.[٢٣]

أما تكتل الليكود الذي وصل إلى الحكم في إسرائيل (١٩٧٧/٥/١٧) أعطى دفعًا جديدًا للسياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، فما أن وصلت إلى الحكم حتى أضفت صفة الشرعية على المستوطنات الموقنة التي قامت حركة غوش امونيم غير الرسمية في عهد (المعراخ)، وكذلك ثلاث مستوطنات أخرى غير رسمية هي كدوميم وعوفرا ومعاليه أدوميم، والهدف من ذلك كما قال (حنان بورات) أحد قادة غوش امونيم "إن الاستيطان لم يكن بالنسبة إلى الحكومة الليكودية الجديدة مجرد شعارات انتخابية وإنما كان تعبيرًا حقيقيًا عن موقفها من الشعب الفلسطيني وأرضه ويتمثل هذا الموقف بوجوب زرع هذه الأرض بالمستوطنات للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة[٢٤] فيها، ثم كان الإعلان رسميًا عن الاتجاه نحو إقامة المدن الاستيطانية الكبيرة بدلاً من المستوطنات الصغيرة المؤقتة حيث تقدم "عيزرا وايزمن" وزير الدفاع الأسبق بمشروع استيطاني في سنة ١٩٧٨ يهدف إلى إقامة ست مدن كبيرة وقد تبنته الحكومة وقامت بتنفيذه والهدف من إقامة هذه المدن الكبيرة ذات الكثافة السكانية المرتفعة هو تقوية قبضتها على الأراضي المحتلة للحيلولة دون التخلي عن هذه المستوطنات في ظل أية ترتيبات قادمة للسلام.[٢٥]

إن استراتيجية الاستيطان الإسرائيلي بعد سنة ١٩٦٧ الذي كان من تجمع المعراخ وتكتل الليكود تخلص إلى أنه لا يوجد خلاف جوهري حول الاستيطان فهما متفقان حول أهمية استيطان الأراضي المحتلة والدور الذي يمكن أن يلعبه هذا الاستيطان في الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة فيها والخلاف بينهما ينحصر فقط في التفاصيل والأساليب المتبعة لتحقيق الهدف النهائي المشترك.[٢٦] أما مشروع وايزمان المذكور ذا الخطوط العريضة والذي يقضي بإقامة ست مدن من بينها ثلاث في يهودا: في غفعون (٢٥٠٠) دونم في معاليه أدوميم (٤٠٠٠) دونم، وفي غوش عتسيون (٧٠٠٠) دونم وثلاثة في السامرة: حارس، كرني شمرون، والنبي صالح وتقرر أن تقيم في هذه المراكز الستة حوالي (٣٨٠٠٠) عائلة.[٢٧]

في نهاية سنة ١٩٨٧ كان بدء الانتفاضة الأولى التي أظهرت للعالم اجمع مدى الصراع الديمغرافي العربي الصهيوني في الأرض العربية حيث سيطرت إسرائيل على مساحات شاسعة من الأرض العربية.[٢٨] وحجة الأمن وإرهاب الانتفاضة هي حجج واهية والأرقام تتحدث عن نفسها في هذا الصدد فقد استشهد (١١١٦) فلسطينيًا منذ بداية الانتفاضة (ثورة الحجارة) في (٩ ديسمبر١٩٨٧) وبرصاص العسكريين والشرطة والمستوطنين والمصادر العسكرية

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

تتحدث عن ما يقارب من عشرين ألفًا من الفلسطينيين الجرحى. أما الاونروا فتتحدث عن تسعين ألفًا وحسب المنظمات الأهلية الإنسانية فقد تم اعتقال (١٥) ألف فلسطيني في سنة ١٩٩٣ في السجون الإسرائيلية وتوفي (١٢) فلسطينيًا في السجون الإسرائيلية منذ بداية الانتفاضة في ظروف غامضة وتشير هذه المنظمات الإنسانية أيضًا إلى انه قد جرى تعذيب (٢٠) ألف فلسطيني على الأقل أثناء الاستجوابات وهذا الكم الهائل من انتهاكات القانون الدولي مرجعه نظرة إسرائيل إلى القانون الدولي الذي يعتبر بالنسبة لها مجرد (قصاصة ورق) لا قيمة لها أو كما يقول إسرائيل شاحاك "لأن هذه المستوطنات بطبيعتها تندرج ضمن نسق متكامل من النهب والسلب والتفرقة والفصل العنصري".[٢٩]

في سنة ١٩٩٧ وبعد مضي مائة عام على مؤتمر بازل الصهيوني في سويسرا والذي كان كما ذكرنا الحجر الأساس في قيام الدولة الصهيونية في فلسطين زاد عدد المستوطنات إلى حدّ لم يعد بمقدور الفلسطينيين تحمل هذا الوضع وهذا التوسع لمستوطنات قائمة على حساب الأرض الزراعية للفلسطينيين وخير دليل برنامج النجوم السبع في منطقة المثلث الفلسطيني.[٣٠]

ثانيًا: استراتيجية الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة بعد سنة ١٩٦٧

لقد حرص حزب العمل وتكتل الليكود الإسرائيليان أثناء خوضهما المعركة الانتخابية للكنيست الثالث عشر على التركيز على السياسة الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة وكان قد طلع علينا زعيم حزب العمل آنذاك إسحاق رابين بمصطلح "الاستيطان السياسي" و"الاستيطان الأمني" ومعنى ذلك كما يرى بعض الباحثين أنه كان من الممكن أن يلجأ رابين بعد فوزه في الانتخابات وتكليفه بتشكيل الحكومة إلى المبادرة إلى إيقاف ما أسماه بالاستيطان السياسي والاستمرار بالاستيطان الأمني والذي ينحصر في توسيع بعض المستوطنات القائمة في ثلاث مناطق وهي غور الأردن والقدس والجولان مما يعني وضع نهاية للاستيطان الإسرائيلي في معظم المنطقة المرشحة لتطبيق حكم ذاتي فلسطيني فيها.[٣١]

ولاشك في أن التفرقة السابقة بين الاستيطان السياسي والأمني ما هي إلا محاولة لتمييع الموقف من الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، ومحاولة لإضفاء صبغة الشرعية على المستوطنات المقامة في تلك الأراضي وخصوصًا تلك التي أقامها حزب العمل خلال السنوات العشر الأولى من حكمه للأراضي العربية المحتلة. لذلك سوف نعمل من خلال هذه الدراسة على بيان السياسة والاستراتيجيا الاستيطانيتين وتوضيحهما لدى كل من تجمع المعراخ وتكتل الليكود ومَنْ يناصره من الأحزاب اليمينية المتطرفة. فبانتهاء حرب الخامس من حزيران يونيو سنة ١٩٦٧ كانت إسرائيل قد احتلت مساحات واسعة من الأراضي العربية شملت الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان وهذه الأراضي تزيد مساحتها ثلاثة أضعاف على مساحة إسرائيل لذلك فقد طرأ تحول على استراتيجية الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين حيث تم التركيز على استيطان هذه الأراضي على حساب الاستيطان في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ وخصوصًا في منطقتي النقب والجليل.[٣٢]

وقد بدأ إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في هذه الأراضي بعد انتهاء الحرب مباشرةً ثم توالى بعد ذلك إقامتها في الأراضي العربية المحتلة كافة، وذلك لأن الاستيطان فيها يعتبر هدفًا قوميًا تلتقي حوله الاتجاهات والقوى السياسية كافة في إسرائيل،[٣٣] وأن الخلاف القائم بين حزب العمل الإسرائيلي وتحالف الليكود ليس خلافًا على المبدأ وإنما هو خلاف على الكيفية والكمية التي سوف تضم من تلك الأراضي. وكان الاستيطان الإسرائيلي في تلك الأراضي قد بدأ محدودًا وعلى نطاق ضيق وقد تركز في مواقع معينة مثل المعسكرات السابقة للجيش الأردني والمواقع التي سبق لليهود أن أقاموا فيها مثل كيبوتز كفارعتزيون، كما تركز أيضًا في مدينة القدس، ثم ما لبث أن امتد وبصورة سرطانية إلى سائر الأراضي العربية المحتلة الأخرى.

وبعد أن صعد تكتل الليكود إلى الحكم في (١٩٧٧/٥/١٧) اتخذت العمليات الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة طابعًا هجوميًا وبدأت تتم ضمن استراتيجيا مختلفة تمامًا عن الاستراتيجية التي تبناها حزب العمل سابقًا، وبعد أن كانت المستوطنات تقام تحت ستار الدوافع والاعتبارات الأمنية فقد تغيرت واختلطت بأسباب تاريخية وعقائدية حيث رفع تكتل الليكود اليميني شعار أرض إسرائيل المحررة وحق جميع أفراد الشعب الإسرائيلي في الاستيطان في كل جزء منها، وذلك من أجل خلق كثافة سكانية يهودية للحيلولة دون إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقبلاً في تلك الأراضي الأمر الذي يمكّن إسرائيل من طرح حجتها الجديدة القديمة وهي كيف يمكن إقامة دولة فلسطينية في منطقة مكتظة بالمستوطنين اليهود؟! فكما استعملت هذه الحجة لترفض قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في (١٩٤٧/١١/٢٦) فإنها تكررها اليوم لترفض تطبيق القرار رقم (٢٤٢) القاضي بانسحابها من الأراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧.[٣٤]

وقد مرت السياسة الاستيطانية في تلك الأراضي بمراحل عدة وهدفت إلى تحقيق غايات عدة، فقد كان هدف إسرائيل من المستوطنات التي أقامتها خلال العقد الأول من احتلالها الأراضي العربية المحتلة هو تحديد حدودها الجديدة مثلما حددت مستعمرات حقبة ما قبل قيام الدولة تخوم السياسة اليهودية، لذلك أعلنت غولدا مائير رئيسة الوزراء الإسرائيلية سنة ١٩٧٢ وبكل تبجح أن الحدود هي حيث يقيم اليهود لا حيث يوجد خط على الخريطة.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

ثالثا: استراتيجية الاستيطان في عهد المعراخ (١٩٦٧ ـ ١٩٧٧)

يمكن التعرف إلى استراتيجية الاستيطان في عهد المعراخ من خلال المشروعات الاستيطانية التي قدمت في ذلك العهد، والتي تمثل آراء شخصية لزعمائه مثل مشروع آلون الذي يدعو إلى استيطان المناطق الآمنة، ومشروع دايان الخاص بالدمج الاقتصادي لسكان المناطق المحتلة مع إسرائيل، ووثيقة غاليلي التي فتحت المجال واسعًا لمزيد من الاستيطان في الأراضي المحتلة،[٣٥] لأنها قد صيغت بطريقة غامضة وتحتمل أكثر من تفسير مما دفع كل طرف من أطراف المعراخ إلى أن يفسرها على هواه.[٣٦] لقد بنى تجمع المعراخ سياسته الاستيطانية على ركائز عدة منها الأمني، والسياسي والديمغرافي والأيديولوجي فبحجة توفير الحدود الآمنة مثلاً تمت إقامة أحزمة من المستوطنات على امتداد تلك الحدود.[٣٧]

وعلى الرغم من عدم تبني حزب العمل أو حكومة المعراخ مشروع آلون رسميًا، إلا أن هذا المشروع كان هو الأساس الذي أقيمت بموجبه المستوطنات في الأراضي المحتل،[٣٨] لأنه قام على مبدأ مؤداه تجنب المراكز السكانية العربية الكثيفة - قدر الإمكان- وذلك تطبيقًا للمعادلة الصهيونية الأساسية «أكبر مساحة من الأرض، وأقل عدد من السكان العرب»، كما أنه في الوقت نفسه قد ترك الباب مفتوحًا أمام التفاوض بشأن الأراضي المحتلة.[٣٩] وقد مر الاستيطان الإسرائيلي في عهد المعراخ بمراحل ثلاث: تبدأ **المرحلة الأولى** منها منذ سنة ١٩٦٧ وحتى سنة ١٩٧٠ وهي التي سميت بخطة آلون، وإن كان قد سبق وضع هذه الخطة عملية استيطان في غور الأردن، حيث أقيمت المستوطنة الأولى وهي «محوله» في سنة ١٩٦٨ في شمال غور الأردن. ثم كانت **المرحلة الثانية**، حيث أقيمت ثلاث مستوطنات أخرى بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٤ وبدأت عملية استيطان المحور الغربي في الحزام الأمني المقترح في خطة آلون. أما **المرحلة الثالثة** فهي التي تمت بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٩ حيث أقيمت خمس مستوطنات من أجل تكثيف الاستيطان في المناطق الضعيفة.[٥٠] وسوف نستعرض في عجالة المشروعات الاستيطانية في عهد تجمع المعراخ، وهي مشروع آلون، ومشروع غاليلي، لنتعرف منها إلى استراتيجيته الاستيطانية.

١/٣- مشروع آلون:

ظهر هذا المشروع في صيغتين: الأولى بتاريخ (١٩٦٧/٧/٢٦) وكانت بمثابة اقتراح تقدم به وزير العدل الإسرائيلي (في ذلك الوقت) ييغال آلون إلى مجلس الوزراء وقد وافقت عليه حكومة ليفي اشكول بعد عدة أسابيع فقط من انتهاء حرب سنة ١٩٦٧.[٥١] أما الثانية فقد ظهرت في عدد تشرين الأول أكتوبر سنة ١٩٦٧ من مجلة شؤون خارجية الأميركية التي يصدرها مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك.[٥٢]

وقد دعا آلون في مشروعه إلى ضم مناطق معينة من الأراضي المحتلة إلى إسرائيل كجزء لا يتجزأ من سيادتها وهي «شريط يتراوح عرضه بين ١٠ و١٥ كيلومترا تقريبًا على امتداد غور الأردن» وشريط عرضه بضعة كيلومترات تجري دراسته على الطبيعة من شمالي طريق المواصلات بين القدس والبحر الميت، بحيث يتصل في مكان ما بالمنطقة الواقعة شمالي طريق عطروت -بيت حورون- اللطرون، بما في ذلك منطقة اللطرون، وأيضًا جبل الخليل بسكانه ... أو صحراء يهودا على الأقل، من مشارف الخليل الشرقية حتى البحر الميت والنقب،[٥٣] ولذلك فقد رأى آلون أن حدود إسرائيل الدائمة يجب أن تكون قابلة للدفاع عنها من وجهة النظر الاستراتيجية، وبالتالي يتعين أن تعتمد على عوائق طوبوغرافية دائمة تستطيع مقاومة أي هجوم للجيوش البرية العربية وتساعد على شن الهجمات المضادة، كما يجب أن تكون الحدود سياسة وهي تكون كذلك إذا تم بناء المستوطنات على طولها،[٥٤] ووفقًا لتلك الخطة فإنه سوف يتم ضم نصف الضفة الغربية وثلاثة أرباع قطاع غزة إلى إسرائيل،[٥٥] وذلك لأن آلون (صاحب المشروع) قد اقترح ضم معظم القطاع إلى إسرائيل بعد أن يتم تهجير سكانه من اللاجئين (وهم يشكلون أغلبية السكان) إلى الضفة الغربية،[٥٦] كما أنه سوف يتم ضم مدينة القدس كليًا إلى إسرائيل مع محاول تطويقها بالمستوطنات مما يجعل من عودتها إلى السيادة العربية أمرًا مستحيلاً.[٥٧]

وقد لاقت خطة آلون قبولاً ودعمًا من جانب الصهيونيين التقليديين، خصوصًا أنها تهدف إلى تحقيق ما يسمى بنقاء الدولة اليهودية، عن طريق تجنب ضم المناطق والأراضي العربية ذات الكثافة السكانية وبذلك ظلت خطة آلون هي الإطار الأساسي لسياسة المعراخ الاستيطانية وإن أقيم العديد من المستوطنات خارج هذه الخطة،[٥٨] حيث أنه كان قد ظهر في ظل حكومة المعراخ بعض الحركات الإسرائيلية التي تعمل بعكس تلك الخطة مثل حركة غوش امونيم التي ظهرت في أعقاب حرب العاشر من رمضان سنة ١٩٧٣ بهدف الإسراع بعملية الاستيطان «في جميع أرض إسرائيل».[٥٩] وقد أصبحت هذه الحركة هي القوة الأساسية المحركة للنشاط الاستيطاني بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧ حيث قادت ما أطلق عليه اصطلاح «الاستيطان غير الرسمي» وتمكنت بدعم من وزير الدفاع والسلطات العسكرية من إقامة خمس مستوطنات في قلب سلسلة جبال الضفة الغربية،[٦٠] كذلك فقد طرحت هذه الحركة في ١١ تشرين الثاني نوفمبر سنة ١٩٧٦ مشروعًا استيطانيًا خاصًا بها يدعو إلى توطين مليون يهودي خلال عشرة أعوام في مائة موقع في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية.[٦١]

ومجمل القول؛ أن مشروع آلون كان من أبرز الموجهات الرئيسية للسياسة الاستيطانية خلال عهد المعراخ، خصوصًا أنه ينص علنا على ضم كل من القدس وغزة وغور الأردن والخليل وهضبة الجولان السورية إلى إسرائيل.[٦٢]

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

٢/٣- وثيقة ومشروع غاليلي:

تنسب هذه الوثيقة إلى الوزير العمالي إسرائيل غاليلي، وقد تضمنت نصوصًا عدة تتعلق بالاستيطان أهمها: وجوب توسيع دائرة شراء الأراضي والأملاك في المناطق المحتلة من قبل مديرية عقارات إسرائيل،[٦٣] والعمل على تطوير سياسة الاستيطان وذلك من خلال إقامة مستوطنات جديدة وتعزيز المستوطنات القائمة، وخصوصًا في شمال البحر الميت، وفي غور الاردن وغوش عتزيون.[٦٤]

وقد عدلت هذه الوثيقة من خلال وثيقة أخرى اقرها حزب العمل الإسرائيلي سنة ١٩٧٤ كبرنامج انتخابي لكي يتلاءم مع مستجدات حرب رمضان سنة ١٩٧٣ وقد أطلق عليها وثيقة الأربعة عشر بندًا، وهي لا تختلف عن وثيقة غاليلي، غير أنها لم تحدد أماكن الاستيطان تاركة ذلك للحكومة لتقرر كل حالة على حالها.[٦٥] ثم تحولت هذه الوثيقة إلى مشروع بلورته اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان برئاسة الوزير إسرائيل غاليلي نفسه، وذلك في نيسان (أبريل) سنة ١٩٧٧ ويهدف هذا المشروع إلى إقامة (١٨٦) مستوطنة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٧ و١٩٢٢ منها ٤٩ مستوطنة في الأراضي العربية التي احتلت بعد سنة ١٩٦٧ موزعة على النحو التالي: (١٥) مستوطنة في الضفة الغربية؛ (٢٠) في قطاع غزة ومشارف رفح، (١٠) في مرتفعات الجولان، و(٤) على ساحل خليج العقبة.[٦٦]

على ضوء المشروعين الاستيطانيين السابقين (آلون وغاليلي) يمكننا القول أن استراتيجية تجمع المعراخ الاستيطانية قامت على العناصر التالية:

- التأكيد على حرية استيطان الأراضي المحتلة، وخصوصًا في مناطق الأمن، وهي خطوط المواجهة مع البلدان العربية مع التأكيد على أن السيطرة على الأرض الفلسطينية تعني السيطرة السياسية للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة.[٦٧]
- تجنب الاستيطان في المناطق العربية الكثيفة السكان، من أجل المحافظة على نقاء الدولة اليهودية.[٦٨]
- تكثيف الاستيطان في الأراضي المحتلة للحيلولة دون العودة إلى حدود سنة ١٩٦٧ مع فتح الباب في الوقت نفسه لإمكانية تحقيق تسوية سياسية.[٦٩]
- التركيز على استيطان مدينة القدس وما حولها من أجل عزلها عن باقي مناطق الضفة الغربية بتجمعات يهودية ضخمة ومن أجل تأكيد توحيد شطريها للحيلولة دون التراجع عنها أو تقسيمها مرة أخرى في المستقبل.[٧٠]

رابعًا: الاستراتيجية الاستيطانية لدى تكتل الليكود

تربعت الأحزاب العمالية على سدة الحكم في إسرائيل منذ إعلان استقلالها في (١٩٤٨/٥/١٥) وحتى شهر أيار مايو سنة ١٩٧٧ ولمدة تسعة وعشرين عامًا حيث نجح تكتل الليكود بالوصول إلى الحكم بعد فوزه في انتخابات الكنيست التاسع في (١٩٩٧/٥/١٧)[٧١] وقد تم تشكيل الليكود رسميًا بتاريخ (١٩٧٣/٩/٣٠) وذلك بعد مفاوضات استغرقت وقتًا طويلاً بين أحزاب وكتل برلمانية عدة:

- غاحال (تحالف حيروت والأحرار).
- كتلة حزب المركز الحر.
- كتلة حزب القائمة الرسمية (وهي بقايا حزب رافي التي رفضت الالتحاق بموشي ديان والعودة إلى حزب العمل).
- ومن خارج الكنيست حركة من «أرض إسرائيل الكاملة».

وقد جاء تشكيل الليكود بالصورة السابقة تتويجها لاقتراحات بدأت منذ سنة ١٩٥٨ وذلك بهدف إيجاد قوة بديلة لتحالف الأحزاب العمالية، استعدادًا لخوض الانتخابات العامة للكنيست الثامن والتي كانت مقررة في خريف سنة ١٩٧٣.[٧٢] ويقصد بكلمة «ليكود»: أرض إسرائيل بحدودها التوراتية وهو ما يعكس رؤية هذا التكتل «اليميني» وموقفه من الأراضي الفلسطينية المحتلة كما يصورها الفكر الصهيوني.[٧٣] والذي انعكس بدوره على برنامج هذا التكتل الذي يقوم على العناصر التالية:

- أن حق الشعب اليهودي في «أرض إسرائيل» غير قابل للطعن، لذا فإن الحزب يعارض أي اقتراح يترتب عليه تقسيم أرض إسرائيل «المحررة» بصورة قانونية.[٧٤] ولذلك طالب الحزب بفرض السيادة الإسرائيلية على تلك المناطق المحررة، مع التزامه تكثيف الاستيطان فيها وخصوصًا يهودا والسامرة (الضفة الغربية).[٧٥] لأن استيطان تلك الأراضي هو تأكيد لهذا الحق «غير القابل للطعن» لأنه يقوم على أسس دينية وليس على أسس أمنية أو اقتصادية.[٧٦]
- أن مهمة الجيل الحالي في إسرائيل العمل على توحيد الأجزاء المنسلخة من أرض الوطن وإقامة السيادة اليهودية عليها، لذا فإن عودة الشعب اليهودي إلى موطنه أمر حتمي في حياة الشعب اليهودي، وعلى هذا الجيل أن يساعد على تجميع شعبنا المبعثر، وأن يعيده إلى وطنه المحرر.[٧٧]
- لدولة إسرائيل الحق في المطالبة بالسيادة على يهودا والسامرة والضفة الغربية المحتلة وأن الدولة الفلسطينية لن تقوم بأية شروط كانت، لأن تسليم الضفة الغربية إلى أية «سلطة أجنبية» مرفوض من قبل الليكود لأنه يرى أن المنطقة الواقعة ما بين البحر الأحمر ونهر الأردن ستكون تحت السيادة الإسرائيلية.[٧٨]

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

- الفصل بين مسألة مصير الأراضي الفلسطينية المحتلة وكل من الأراضي المصرية والسورية، ولذلك يعتبر كل من سيناء والجولان يجب أن يحتفظ بها مع إمكانية التنازل عن أجزاء منها في حال التوصل إلى تسوية مع كل من مصر وسوريا والاحتفاظ بأجزاء أخرى بحجة أمن الدولة.[٧٩]

لقد انعكست المبادئ السابقة على سياسة الاستيطان واستراتيجيته لدى تكتل الليكود وكذلك على مشاريعه الاستيطانية، ولذلك سوف نلقي الضوء في عجالة على هاتين المسألتين:

١/٤- سياسة الاستيطان واستراتيجيته لدى تكتل الليكود:

لقد شكل وصول الليكود إلى الحكم في إسرائيل في (١٩٧٧/٥/١٧) دفعًا جديدًا للسياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، حيث أن أول عمل قامت به حكومة الليكود الجديدة هو إضفاؤها صفة الشرعية على المستوطنات المؤقتة التي أقامتها حركة غوش امونيم في عهد المعراخ من دون أن تعترف بها الحكومة رسميًا (٨٠) ففي شهر تموز يوليو سنة ١٩٧٧ اعترفت الحكومة الجديدة رسميًا بشرعية ثلاث من المستوطنات «غير الرسمية» وهي: كدوميم وعوفرا ومعاليه ادوميم، وهذا ما دفع أحد قادة غوش امونيم (حنان بورات) وهو من المحرضين على إقامة مستوطنة كدوميم إلى اعتبار ذلك العمل بمثابة فرصة ذهبية لحركته حيث قال: «إن مهمة غوش امونيم الآن هي السرقة (الخطف) والاستيطان»[٨١] ذلك لأن الاستيطان لم يكن بالنسبة إلى الحكومة الليكودية الجديدة مجرد شعارات انتخابية وإنما كان تعبيرًا حقيقيًا عن موقفها من الشعب الفلسطيني وأرضه.[٨٢] ويتمثل هذا الموقف بوجوب زرع هذه الأرض بالمستوطنات للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة فيها.

لذلك فقد برز داخل تكتل الليكود تياران:

أولهما ينادي بوجود تطبيق السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية والتمهيد لإعلان ضمها إلى إسرائيل مع وجود التخلص من المواطنين العرب الذين يعتبرون في نظر أصحاب هذا التيار عنصرًا زائدًا ويضم هذا التيار زعماء الليكود الحزبيين وأعضاء أرض إسرائيل الكاملة وغوش امونيم وحركة كاخ بالإضافة إلى عضوي الكنيست آريل شارون وغيئولا كوهين.[٨٣] أما التيار الثاني فيمثله كل من موشي ديان وعيزرا وايزمان اللذين يعتقدان أن الحق التاريخي لليهود في الاستيطان في الأراضي المحتلة لا يقتضي في الوقت نفسه فرض السيطرة الإسرائيلية الكاملة عليها، وبالتالي فإن خلق جو من التعايش السلمي بين العرب واليهود في تلك الأراضي سوف يهيئ الأجواء لتقبل المستوطنين اليهود فيها وتقليل العداء لهم.[٨٤]

وعلى ضوء ما تقدم فإنه يمكننا أن نحدد ملامح السياسة الاستيطانية لتكتل الليكود في الأراضي العربية المحتلة في النقاط التالية:

- استكمال ما أنشأته حكومات المعراخ من أحزمة استيطانية مع إقامة حزام آخر جديد في الجزء الغربي من الضفة الغربية ويمتد من شمالها إلى جنوبها.[٨٥]
- الإعلان رسميًا عن المشروعات والمخططات الاستيطانية لليكود مع محاولة تضخيمها، وذلك بغية حصوله على المزيد من الدعم المالي للاستيطان من المنظمات الصهيونية، وفي الوقت نفسه إرهاب العرب في الداخل والخارج، ولذلك اتجه الليكود إلى تقديم المساعدة الفعالة للحركات الدينية المتطرفة التي نشطت في مجال الاستيطان كحركة غوش امونيم وإتاحة الفرصة لها لإرهاب المواطنين العرب في الأراضي المحتلة.[٨٦]
- الاتجاه نحو إقامة المدن الاستيطانية الكبيرة بدلاً من المستوطنات الصغيرة المؤقتة، حيث تقدم عيزرا وايزمان (وزيرا الدفاع الإسرائيلي الأسبق) بمشروع استيطاني في سنة ١٩٧٨ يهدف إلى إقامة ست مدن كبيرة وقد تبنته الحكومة وقامت بتنفيذه، والهدف من إقامة هذه المدن الكبيرة ذات الكثافة السكانية المرتفعة هو تقوية قبضتها على الأراضي المحتلة للحيلولة دون التخلي عن هذه المستوطنات في ظل أية ترتيبات قادمة للسلام.[٨٧] وبالإضافة إلى إنشاء المدن الاستيطانية الكبيرة برز مظهر آخر من الاستيطان المديني في ظل الليكود وهو ما يطلق عليه الاسم المستحدث «توشفوت»، وهذا النوع من الاستيطان ينسجم مع الظاهرة العامة للاستيطان داخل إسرائيل المتمثل في الهجرة من المدن إلى الضواحي ويتفق في الوقت نفسه مع الاتجاه العام لدى الليكود في التركيز على الاستيطان المديني في الأراضي المحتلة وخصوصًا في الضفة الغربية منها.[٨٨]
- تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، وخصوصًا في أعقاب انسحاب إسرائيل من سيناء وإزالة المستوطنات القائمة فيها حيث إن سكان تلك المستوطنات قد طالبوا بأن يكون التعويض المقدم لهم على شكل مساكن في مستوطنات الضفة الغربية، يضاف إلى ذلك رغبة إسرائيل في أن تثبت من خلال تكثيف استيطانها في الضفة الغربية أن بقاءها فيها دائم وأنها غير خاضعة للتفاوض،[٨٩] ولذلك فقد عجلت حكومة الليكود في بناء المستوطنات وخصوصًا في أعقاب توقيع اتفاقية كامب ديفيد وذلك من أجل خلق حقائق على الأرض تحول دون إمكانية أو احتمال حرية تقرير المصير للشعب الفلسطيني.[٩٠] كما تم أيضًا إقامة شبكة من الطرق الرئيسية الطويلة والعرضية في الضفة الغربية وذلك من أجل تقطيعها إلى مناطق منعزلة يسهل السيطرة عليها، ومن هذه الطرق طريق «حوتسيه شومرون» أو عابر السامرة وطريق «حوتسيه يهودا»

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

الذي يصل المنطقة الساحلية بغور الاردن مرورًا بمنطقتي الخليل وبيت لحم.[٩١]

- نشر المستوطنات الإسرائيلية داخل المدن الفلسطينية الكبرى أو في جوارها، وذلك لأن تكتل الليكود يرفع شعار «حق اليهود في الاستيطان في كل جزء من أرض إسرائيل»، وذلك بعكس الاستراتيجية الاستيطانية لحكومات المعراخ التي تقوم على تجنب الاستيطان في المناطق الفلسطينية الكثيفة السكان خوفًا من الخطر الديمغرافي العربي الذي يهدد نقاء الدولة اليهودية،[٩٢] لذلك فقد انتشر الاستيطان المديني داخل المدن الرئيسية في الضفة الغربية، وخصوصًا مدينتي الخليل ونابلس تمهيدًا لضمهما نهائيًا إلى دولة إسرائيل.[٩٣] والتخطيط لإيجاد مراكز صناعية جديدة في الضفة الغربية أو العمل على ربط مستوطنات الضفة الغربية بالمراكز الصناعية الإسرائيلية من أجل توفير فرص العمل لمستوطني الضفة الغربية وتشجيع غيرهم من المستوطنين الآخرين لملء الشقق الخالية في تلك المستوطنات، ومن هذه المراكز الصناعية مركزا عطروت ومعاليه ادوميم في القدس، والمركز الصناعي في كريات أربع في مدينة الخليل.[٩٤]
- أخيرًا، فقد قامت حكومة الليكود بتشكيل المجالس المحلية والإقليمية لمستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها، وذلك تمهيدًا لفرض هذا القانون على سائر الأراضي المحتلة،[٩٥] حيث صدر بتاريخ (١٩٧٩/٣/٢٠) الأمر العسكري رقم (٧٨٣) والقاضي بإنشاء ثلاثة مجالس إقليمية في الضفة الغربية والتي أضيف إليها اثنان في ما بعد وآخر في قطاع غزة، ثم توالت بعد ذلك القرارات التي تم بموجبها إنشاء باقي المجالس المحلية والإقليمية الأخرى[٩٦] لمستوطنات الضفة والقطاع.

٢/٤- المشروعات الاستيطانية في عهد الليكود:

نتيجة لتولي الليكود الحكم في إسرائيل فقد طرحت مشروعات استيطانية عدة شاركت فيها الجهات كافة التي تعمل في مجال الاستيطان حيث اتفق جميعها على وجوب توسيع الاستيطان ليشمل الأراضي العربية المحتلة كافة من أجل ربط هذه المستوطنات ومن ثم الأراضي المحتلة في إسرائيل.[٩٧] وسوف نستعرض في عجالة أهم هذه المشروعات، وهي: فايتس، وشارون، وغوش امونيم، ودروبلس، وذلك على النحو التالي:

(٢/٤) ١- مشروع رعنان فايتس:

ينسب هذا المشروع إلى رعنان فايتس رئيس شعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية والذي دعا فيه إلى إقامة نوع جديد من الاستيطان يعتمد على المستوطنات الصناعية - الزراعية المختلطة، وأطلق على هذه المستوطنات اسم العقد،[٩٨] وقد وضع هذا المشروع من قبل الوكالة اليهودية وذلك على ضوء إمكانية إخلاء بعض المستوطنات التي أقيمت في الأراضي العربية المحتلة بعد سنة ١٩٦٧،[٩٩] لذلك فقد قسم المشروع إلى ثلاث أجزاء بحيث تشمل الأراضي الفلسطينية التي احتلت قبل سنة ١٩٦٧ وبعده. فالمشروع الشمالي يغطي منطقة الجليل في شمال فلسطين حيث تقام فيه (٥٠) مستوطنة قروية يسكنها (١٢) ألف عائلة أي نحو (٥٥) ألف نسمة. أما المشروع الجنوبي فيغطي منطقة النقب الغربي الجنوبي وشمالي سيناء مع أجزاء من قطاع غزة حيث سيقام نحو (١٢٠) مستوطنة تضم (٢٠) ألف عائلة أي نحو (١٥٠) ألف نسمة. أما الجزء الأخير من هذا المشروع فينطوي على الاستيطان على امتداد الخط الواقع بين جبل الشيخ شمالاً وحتى شرم السيخ في الجنوب، حيث سيتم إقامة (٥٣) مستوطنة.[١٠٠]

(٢/٤) ٢- مشروع شارون: (العمود الفقري المزدوج)

كان يعرف هذا المشروع في بداية الأمر بمشروع «فوخمان»، وذلك نسبة إلى ابراهام فوخمان الأستاذ في معهد الهندسة التطبيقية في حيفا، وقد أطلق عليه «مشروع العمود الفقري المزدوج» لأنه وفقًا لهذا المشروع ستكون إسرائيل بمثابة جسر يتكون من عمودين فقرين: الأول، هو القائم الآن على امتداد السهل الساحلي. والثاني، هو الذي سوف يقام على امتداد نهر الأردن، وبذلك ستكون الضفة الغربية وسط هذين العمودين كجيب عربي محاط بالمستوطنات الإسرائيلية التي ستضم وفقًا لتقديراته خلال عشرين عامًا ما بين (٧ و٩) ملايين مستوطن يهودي.[١٠١] وبعد أن صعد الليكود إلى الحكم تولى آرييل شارون وزير الزراعة في حكومة الليكود رئاسة اللجنة الوزارية العليا للشؤون الاستيطانية، وبذلك أصبح هو المسئول التنفيذي عن مشاريع الاستيطان، وبدأ بتبني مشروع فوخمان وتنفيذه الذي اشتهر فيما بعد بمشروع شارون.[١٠٢]

ويهدف المشروع السابق إلى إقامة ثلاث مراكز مدينية كبيرة في الضفة الغربية المحتلة: الأول على مداخل القدس، والثاني قرب الخليل من أجل دعم مستوطنة كريات اربع، والثالث في المثلث الشمالي للضفة الغربية من أجل الفصل بين سكان الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ وسكان الأراضي التي احتلت سنة ١٩٤٨.[١٠٣] كما يهدف أيضًا إلى ربط الضفة الغربية مع إسرائيل بشبكة من الطرق تمتد من البحر غربًا وحتى غور الأردن شرقًا،[١٠٤] ومن ضمنها طريق تعرف باسم «حوتسيه شومرون» أي عابر السامرة -كما أشرنا سابقًا- وهو الذي يتيح حركة مرور كثيفة من المنخفض الساحلي في مناطق ١٩٤٨ إلى غور الأردن وشمالي الضفة الغربية مما يساهم بصورة كبيرة في تكثيف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة.[١٠٥] وكذلك يهدف المشروع إلى منع العرب من البناء على جانبي الطرق المؤدية إلى المستوطنات اليهودية ومنعهم أيضًا من البناء على جانبي طرق العرض التي تقطع الضفة الغربية من شرقها إلى غربها وهي التي تسمى «طرق الامن» بالإضافة إلى تطويق المدن الفلسطينية والتجمعات السكانية الفلسطينية، وذلك من خلال

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

مجموعة من المستوطنات التي ستقام حول تلك التجمعات وفقًا لذلك المشروع.[١٠٦]

(٢/٤) ٣- مشروع غوش امونيم:

غوش امونيم حركة يمينية متطرفة نشأت في اعقاب حرب العاشر من رمضان سنة ١٩٧٣ في اجتماع تأسيسي عقد في (١٩٧٤/٣/١) حيث اتفق في ذلك الاجتماع على تنظيم هذه الحركة داخل الحزب الوطني الديني (المفدال) ثم بعد فترة قصيرة من وجودهم داخل المفدال أعلن افرادها ان حركتهم ستعمل منذ ذلك الوقت فصاعدا كحركة مستقلة،[١٠٧] وقد اعترف رسميا في ما بعد بهذه الحركة من قبل الاتحاد الصهيوني العالمي كحركة استيطانية تتلقى حصة ضخمة من التمويل بواسطة المنظمة الصهيونية العالمية ومن جهات أخرى عن طريق الوزارات الإسرائيلية.[١٠٨] تؤمن هذه الحركة بحق اليهود في الإقامة والاستيطان في جميع ارض إسرائيل حيث أنها ترى أن المستوطنات (في يهودا والسامرة) سوف تحقق وعود التوراة وستخلص أمرًا واقعًا في المجال السياسي والمعنوي يسمح بمد السيادة الإسرائيلية على هذه الأراضي.[١٠٩]

لذلك فقد كان وصول الليكود إلى الحكم في سنة ١٩٧٧ وتوليه السلطة فرصة ذهبية لهذه الحركة لتحقيق أطماعها الاستيطانية في الأراضي المحتلة، حيث كانت أولى بوادر الدعم لها من الحكومة الجديد هي كما سبقت الإشارة إضفاء صفة الشرعية على ثلاث من المستوطنات غير الرسمية التي أقامتها الحركة في ظل حكومات المعراخ، وهذه المستوطنات هي كدوميم عوفرة، ومعاليه ادوميم.[١١٠]

وقد قدمت حركة غوش امونيم خطتين استيطانيتين: أولاهما قدمت في شهر أب (أغسطس) ١٩٧٨، وتقضي بإقامة (١٢) مستوطنة جديدة في الضفة الغربية، بالإضافة إلى إنشاء مدينتين استيطانيتين. وثانيتهما قدمت في شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٠ وتقضي بإنشاء (١٥) مستوطنة جديدة مع إضافة خمس مستوطنات أخرى حول مدينة القدس، وبأبعاد لا تزيد على (١٥) إلى (٢٠) كيلومترًا عن المدينة، بالإضافة إلى إقامة ثلاث مستوطنات مركزية للسيطرة على مفارق طرق نابلس - جنين - طولكرم، وثلاث مدن استيطانية كبيرة جنوب نابلس والظاهرية والخليل.[١١١] ولعل أهم ما يميز مشروع غوش امونيم الاستيطاني اتجاهه إلى زرع المستوطنات بين المدن والقرى العربية، وفي أماكن تجمع السكان العرب أي الاستيطان في المناطق التي تجنبتها المشروعات الاستيطانية الأخرى،[١١٢] ولعل هذا ما يشير إلى سياسة تبادل الأدوار التي تمارسها الحركات والأحزاب، والجهات القائمة على الاستيطان، والتي تهدف جميعها إلى زرع الأراضي المحتلة بالمستوطنات بغية تفتيت التجمعات السكانية العربية مما يحول دون تطلعًا إلى الاستقلال وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

(٢/٤) ٤- خطة دروبلس:

تنسب هذه الخطة إلى متيتياهو دروبلس وهو أحد رؤساء قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية المختصة باستيطان المناطق المحتلة وهو ممثل لجناح الليكود في ذلك القسم، بينما يمثل رعنان فايتس رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية جناح المعراخ.[١١٣] وقد قدمت خطة دروبلس الاستيطانية في الأعوام ١٩٧٨ و١٩٨٠ و١٩٨١ لكي توحد بين الإستراتيجية الاستيطانية لكل من تكتل الليكود وحركة غوش امونيم، حيث جاء فيها أنه يجب الاستيلاء على أراضي الدولة من أجل الاستيطان بين التجمعات السكانية العربية وحولها للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية فيها إذ سيكون من الصعب على الأقلية العربية أن تشكل تواصلاً إقليميًا ووحدة سياسية في حالة تجزئتها بالمستوطنات الإسرائيلية.[١١٤]

لاشك في أن الخطة السابقة تُعَدّ من أخطر الخطط الاستيطانية التي اقترحت طوال فترة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية نظرًا إلى أنها تهدف إلى نشر المستوطنات في أنحاء الضفة الغربية كافة من شمالها إلى جنوبها،[١١٥] بحيث تصبح الضفة الغربية مقسمة إلى (٢٢) منطقة استيطانية رئيسية، كما أنه وفقًا لهذه الخطة سوف تنشأ من (١٢) إلى (١٥) مستوطنة سنويًا، بحيث يتم استيعاب من (١٢٠) إلى (١٥٠) ألف مستوطن ضمن خمس مستوطنات،[١١٦] إذ يرى دروبلس أن المستوطنات التي أقامها المعراخ في وادي الأردن تشكل نقاط دفاع متقدمة ومعرضة للهجوم وحتى تقوم هذه المستوطنات بدورها الاستراتيجي يتعين أن تشيد سلسلة أخرى من المستوطنات في قلب يهودا والسامرة (الضفة الغربية المحتلة) حيث ترتكز الأولى على الثانية وبحيث تشكلان معًا جهازًا دفاعيًا فعالاً فأمن إسرائيل يقتضي ألا تنحصر المستوطنات في وادي الأردن فقط، وإنما تقام في أي مكان يكون إنشاؤها فيه مفيدًا.[١١٧]

وهكذا؛ فإنه من خلال تنفيذ المشروعات الاستيطانية السابقة في ظل حكومات الليكود ارتفع عدد المستوطنات والمستوطنين بصورة كبيرة جدًا وبطريقة لم تشهدها الأراضي العربية المحتلة من قبل أي منذ سنة ١٩٦٧ إذ ارتفع عدد المستوطنات المقامة من (٣٤) إلى (١٠٠) مستوطنة، وارتفع عدد المستوطنين من (٣٠٠٠) في عهد حزب العمل إلى (٣٨) ألف مستوطن في آخر عهد بيغن.[١١٨]

على ضوء ما تقدم نخلص من العرض السابق لاستراتيجية الاستيطان الإسرائيلي بعد سنة ١٩٦٧ لدى كل من تجمع المعراخ وتكتل الليكود، إلى أنه لا يوجد بينهما خلاف جوهري حول الاستيطان فهما متفقان حول أهمية استيطان الأراضي المحتلة والدور الذي يمكن أن يلعبه هذا الاستيطان في الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة فيها والخلاف بينهما ينحصر فقط في التفاصيل والأساليب المتبعة لتحقيق الهدف النهائي المشترك.[١١٩] لذلك فقد حدد شمعون بيريس، زعيم حزب العمل الإسرائيلي (اكبر الشركاء في تجمع المعراخ) الفرق بين نظرة حزبه ونظرة الليكود إلى

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

الاستيطان بقوله: «بالنسبة لنا، فإن الخطة الاستيطانية موجودة ولكن ما هو موجود لدى الليكود هو خطة بالنسبة ليهودا والسامرة وهذا هو أساس الجدل، ففي الليكود ينادون بضرورة تطبيق القانون الإسرائيلي على يهودا والسامرة وضمهما إلى إسرائيل... وهذا هو أساس الجدل بيننا وبين الليكود، والاعتقاد السائد هو أن الجدل يدور بين خطتين استيطانيتين، وهذا أمر غير صحيح، فالجدل هو بين خطتين سياستين».[١٢٠] ولذلك فقد تم تنفيذ جميع المشروعات الاستيطانية السابقة والسياسات الحزبية بشأن الاستيطان في «تناغم وانسجام كاملين مما يجعل كل مشروع من هذه المشروعات يكمل الآخر ولا يتعارض معه، مما يضمن استمرارية عمليات الاستيطان في كل المراحل مهما حدث من تغييرات في طبيعة الحكومات الإسرائيلية».[١٢١]

خامسًا: التوزيع السكاني ودوره في الصراع العربي الإسرائيلي

منذ المؤتمر الصهيوني الأول الذي انعقد في بال سنة ١٨٩٧ وجعل الأهداف الصهيونية "العمل على استعمار فلسطين بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود وفق أسس مناسبة" عكف القادة في الحركة الصهيونية على وضع الخطط والسياسات اللازمة للتخلص من السكان الشرعيين لفلسطين أيام الانتداب البريطاني فقد كتب يوسف فايتش - الذي عمل مستشارًا لرئيس الحكومة الإسرائيلية للشؤون العربية - كتب في مذكراته الخاصة سنة ١٩٤٥ "بيننا وبين أنفسنا يجب أن يكون واضحًا أنه لا يوجد مكان في البلاد للشعبين معًا... فمع وجود العرب لن نتمكن من تحقيق هدفنا المتمثل بأن نكون شعبًا مستقلاً في هذه البلاد.. إن الحل الوحيد هو أن تصبح أرض إسرائيل وعلى الأقل أرض إسرائيل الغربية بدون عرب ولا توجد طريقة أخرى لتحقيق ذلك غير نقل العرب من هنا إلى الدول المجاورة، نقلهم جميعًا بحيث لا تبقى هنا قرية واحدة ويجب أن يتم النقل إلى سورية والعراق بل إلى شرقي الأردن ولهذا الغرض سوف تتوفر الأموال الكثير من الأموال، ومع هذا النقل يمكن للبلاد أن تستوعب الكثير من أخوتنا، لا يوجد هناك بديل لذلك، وعلينا منذ الآن بدراسة البلدان المجاورة لكي نحدد قدرتها على استيعاب عرب أرض إسرائيل،[١٢٢] وعلى الرغم من كل ذلك إلا أنه قد بقي في فلسطين بعد حرب سنة ١٩٤٨، (١٥٦) ألف عربي لم تتمكن القوات الإسرائيلية من طردهم وتمكنت هذه الأقلية العربية بنقل معدل تزايدها الطبيعي المرتفع من أن تصبح أكثر من (٥٦٠) ألف نسمة حاليًا.

في سنة ١٩١٨ كان اليهود يملكون (٢.٥%) من أراضي فلسطين وارتفعت إلى (٦.٥%) في منتصف سنة ١٩٤٨ وقد كانت الصهيونية تريد الأراضي الفلسطينية نفسها كمرحلة أساسية تتبعها مرحلة تهجير السكان العرب الأصليين، لقد مضى خمسون عامًا على قيام (دولة إسرائيل) ومازال قادة هذه الدولة يفكرون بالتخلص من الأقلية العربية فيها، وعليه فقد أكدت المناقشات التي بدأتها لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلية في (١٦/تموز/٢٠٠١) عن المشاكل الديمقراطية لإسرائيل، أن الفلسطينيين يأخذون هذه القضية بجدية لا تتوفر لدينا على رغم ما تنطوي عليه من مكاسب لنا فهم قلقون لأن الزيادة السكانية في أوساط فلسطين ١٩٤٨ تفوق أصلاً جميع هذه الزيادة لدى اليهود والمهاجرين الجدد وكلما اشتد قلقهم تضاعف اهتمامهم بهذه القضية لذلك لم يفعل فيهم اتفاق أوسلو ما فعله فينا حين توهم كثير منا أن الصراع بلغ محطته الأخيرة وبات قاب قوسين أو أدنى من الحل النهائي، ألم يطلب مسئولو السياسة الخارجية عندهم من كل من هب ودب في جامعاتهم ومراكزهم البحثية اجتهادات في كيفية التعامل مع مرحلة السلام الكامل؟ ، وهكذا صار واردًا أن تضطر إسرائيل إلى كشف وجهها العنصري الذي تحاول من دون جدوى إخفاءه أو تمويهه سواء عبر سياسات تحريم فلسطيني ١٩٤٨ من بعض الحقوق الاجتماعية أو من خلال إجراءات قمع متنوعة تطول قادتهم من نوع ما يحدث الآن مع عضوي الكنيست عزمي بشارة ومحمد بركة بهدف منع هويتهم الفلسطينية من التواصل مع محيطها العربي.[١٢٣]

قادة الليكود لا يتركون مناسبة تمر من دون التأكيد على المبدأ السابق من مثال ذلك ما قاله ميناحيم بيغن في مستوطنة آرئيل في شهر أيار ١٩٨٥ أمام جمهور مكون من (٣٥) ألف شخص "أنا ميناحيم ابن زئيف وهاشيا بيغن أقسم بأنني طوال خدمتي للأمة كرئيس وزراء بأننا لن ترك أي جزء من يهودا والسامرة وقطاع غزة والجولان"، وكذلك ما أعلنه اسحق شامير عندما كان وزيرًا للخارجية في ذلك الوقت "نحن نطلق السلام، ولكن بشروط أن يمكننا من استمرارية وجودنا"، وهذا يعني أن تكون مرتفعات الجولان والضفة الغربية داخل حدود إسرائيل.[١٢٤]

خاتمة

من خلال الدراسة توصل الباحث إلى؛ أن مشكلة الديموغرافيا تعد مشكلة مقلقة للساسة الإسرائيليين وتجد مكانًا بارزًا في الإعلام الإسرائيلي وثمة دعوات ودعايات تقوم بها تلك الوسائل لتشجيع الأسر اليهودية على الإنجاب حفاظًا على التوازن (الديموغرافي) مع الفلسطينيين كي لا تكون نسبتهم وأعدادهم أكبر وعليه ففي هذه الأيام يكثر دعاة الترانسيفير بأشكاله كافة: سكان بلا أرض أو الترحيل الطوعي أو القسري؛ وثمة من يجتهد في الدولة العبرية لوضع الحلول "العملية والتفصيلية" كل المنظرين وصناع القرار الإسرائيلي الذين يحلُمون بدولة يهودية نقية من العرب، إن وما يطرحه رئيس الوزراء الإسرائيلي في المفاوضات الجارية بين الإسرائيليين والفلسطينيين لأكبر دليل على ذلك وهو ضرورة اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة ليؤكد صراحة إلى ما خلصت إليه الدراسة بأن أغلبية اليهود وخاصةً المستوطنين ورجال السياسة يحلُمون بالخلاص من العرب الذين بقوا في وطنهم، ففي إطار الصراع الديموغرافي متعدد المراحل، خاضت إسرائيل جولات عدة

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

فتارة اتخذت سبيل القوة العسكرية وتارة ارتكاب المجازر وإرهاب السكان مثلما حدث في سنة ١٩٤٨م، وتارة بالاحتلال مثلما حدث في حرب سنة ١٩٦٧م، ومن ثَمَّ انتقلت إلى سياسة الأمر الواقع لتعبث بالديموغرافيا كيفما تشاء، وبشتى السبل والذي تجلى في مظاهر صراع ديموغرافي واضح من تهويد، واستيطان وضم وفصل كما حصل مؤخرًا بناء جدار الفصل العنصري.

كذلك فقد توصلت الدراسة أيضًا إلى أن عمليات التهجير للفلسطينيين لم تكن هجرة طوعية، وإنما كانت عبارة عن سياسة اتبعتها السلطات الإسرائيلية للوصول إلى أغلبية وتفوق ديموغرافي قسري وغير طبيعي في فلسطين. إلا أنه وعلى الرغم من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه إلا أن الفلسطينيين على أرض فلسطين التاريخية سيكون لهم الأغلبية خلافاً لما خططت له الحركة الصهيونية.

الهَوامِشُ:

(١) **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية**، أجندة سنة ١٩٩٨، ص١٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) علي الدين هلال، **المجتمع الإسرائيلي (التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية)**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص١٢.

(٤) **جريدة القدس**، القدس، بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٤.

(٥) **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الرابع، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص٦٦٢.

(٦) رجاء جارودي، **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية**، دار الغد العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٥٥.

(٧) مركز الدراسات الاستراتيجية الفلسطينية، **فلسطين: تاريخها وقضيتها**، ص١١٢.

(٨) رجاء جارودي، ص١٦٤.

(٩) المصدر نفسه، ص١٦٤.

(١٠) **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الرابع، ص٦٦٢.

(١١) رجاء جارودي، ص١٦٤.

(١٢) **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الرابع، ص٦٦٢.

(١٣) جريدة القدس، القدس، (٢٠٠٠/١١/٦).

(١٤) **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الأول، ص٢٢٢.

(١٥) **فلسطين: تاريخها وقضيتها**، ص١٤١.

(١٦) **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الأول، ص٥٩٨.

(١٧) **فلسطين: تاريخها وقضيتها**، ص١٥٦.

(١٨) **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الأول، ص٢٢٢.

(١٩) عصام الدين حواس، **الحكم الذاتي لشعب فلسطين**، القاهرة، مركز النيل للإعلام، ١٩٨١، ص١٥٧.

(٢٠) مهدي عبد الهادي، **المستوطنات الإسرائيلية في القدس الضفة الغربية المحتلة (١٩٦٧-١٩٧٧م)**، القدس، الملتقى الفكري العربي، ١٩٧٨، ص٦٠.

(٢١) نظام محمود بركات، **الاستيطان الإسرائيلي بين النظرية والتطبيق**، سلسلة الثقافة الكويتية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص١٥٢ ، ١٥٦.

(٢٢) **جريدة القدس**، القدس (٢٠٠٠/٧/١٠).

(٢٣) محمد يحيى سليمان، **الكيان الصهيوني في خلال حكم الليكود من أيار ١٩٧٧- تموز ١٩٨٤**، بيروت، منشورات الهدف ١٩٨٦، ص١١.

(٢٤) طلال ناجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في الأرضي المحتلة بعد سنة ١٩٦٧**، عمان، دار القدس للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص٤١.

(٢٥) المجتمع الإسرائيلي، **التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، ص١٢٣.

(٢٦) **جريدة القدس**، (٢٠٠٠/٧/١١).

(٢٧) **جريدة هارتس**، تل أبيب، (١٩٧٨/٥/١٩).

(٢٨) **جريدة القدس**، (٢٠٠٠/٧/١١).

(٢٩) إسرائيل شاحاك، **عنصرية دولة إسرائيل**، ص ٢٦٣ وما بعدها.

(٣٠) **النجوم السبعة (خطة استيطانية جديدة)**، إعداد هيئة التحرير بدار الشرارة للنشر، القدس، ص٦.

(٣١) **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الأول، ص٥٨٣.

(٣٢) **جريدة القدس**، (٢٠٠١/٧/٣).

(٣٣) انظر: وحيد عبد المجيد، «**خيارات عربية صعبة في التفاوض مع رابين**»، الأهرام، بتاريخ (١٩٩٢/٧/٣).

(34) Rasem Khameyseh (Israel Planing and House Demolishing Policy in the West Bank) (Copyright34passia, Palestinian Academic

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

Society for the study of International Affairs, East Jerusalem, December 1989), p.6.

(٣٥)انظر: عصام الدين حواس، **الحكم الذاتي لشعب فلسطين**، سلسلة دراسات قومية (١٣)، القاهرة: مركز النيل للإعلام، ١٩٨١، ص ١٥٧.

(٣٦)انظر: مهدي عبد الهادي، **المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة (١٩٦٧ – ١٩٧٧)**، القدس: جمعية الملتقى الفكري العربي، ١٩٧٨، ص ٦٠.

(٣٧)نظام محمود بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، سلسلة الثقافة القومية (١٥)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص ١٥٢.

(٣٨)المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٣٩)طلال ناجي، «**الاستيطان الصهيوني والمقاومة الفلسطينية**» في: استراتيجية الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة بعد سنة ١٩٦٧، وبرنامج المقاومة الفلسطينية لمواجهتها، عمان: دار القدس للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص٤١.

(40) William Wilson Harris, Taking Root: Israeli Settlement in the West Bank, the Golan and Gaza – Sinai (1967 – 1980) Geographical Research Studies Series; v.1 (Chichester, [Eng.] New York; Research Studies press, 1980), p.36.

(41) Jean - paul Chagnollaud, Israel et les territoires occupes; La Confrontatino silencieuse, racines du Present (paris; L'Harmattan, 1985), p.20.

(42) Khameyseh (Israel Planing and House Demolishing Policy in the West Bank) p.10.

(43) Harris, Taking Root: Israeli Settlement in the West Bank, the Golan and Gaza – Sinai, 1967 – 1980, p.38.

(٤٤)انظر: جورج حجار، «**السياسة الاستيطانية للكيان الصهيوني**»، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (جامعة بغداد)، العدد ٢٨ (أيار مايو - حزيران يونيو ١٩٧٨) ص ٥٦، وإن كان ميرون بنفنستي يذكر في كتابه مشروع بيانات الضفة الغربية أن مشروع آلون قدم إلى مجلس الوزراء الإسرائيلي في تموز يوليو ١٩٦٧، وأقر في حزيران يونيو ١٩٦٨. انظر:

Meron Benvenisti, West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies, AEI Studies, 398 (Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984). p. 51.

(٤٥)انظر: خالد عابد، **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود، (١٩٧٧ – ١٩٨٤)**، سلسلة الدراسات (٧٤)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦، ص١٣.

(46) Benvenisti, Ibid., p.51.

(47) Colonial pursuits, Settler Violence during the Uprising in the Occupied Territories; A Special Report of the Data Base project of Palestinian Human Rights (Chicago, IL; [n.bp.], 1989), p.4.

(٤٨)انظر: جميل هلال، **الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي (١٩٤٨-١٩٧٤)**، سلسلة كتب فلسطينية (٦)، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤، ص٢٧٧.

(٤٩)بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص ١٥٥.

(50) Chagnollaud, Israel et les Territoires occupes: La Confronation silencieuse, p.25

(٥١)انظر: مسعود اغبارية ومحمود أبو غزالة، **حركة غوش ايمونيم بين النظرية والتطبيق**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٤، ص ٥٠.

(52) Benvenisti, West Data Project: A Survey of Israel's Policies, p.55.

(٥٣)عايد، **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود (١٩٧٧ – ١٩٨٤)**، ص ١٥.

(٥٤)انظر: وليد الجعفري، معد، **المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة**، (١٩٦٧- ١٩٨٠)، سلسلة كتب تسجيلية (٩)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص xxvii.

(٥٥)انظر: سعيد تيّم، «**القضية الفلسطينية في سياسة حزب العمل الإسرائيلي**»، شؤون فلسطينية، العدد٢٠١ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩)، ص ٤٢.

(٥٦)بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٥٧)المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(٥٨)عايد، **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود (١٩٧٧ – ١٩٨٤)**، ص ١٤.

(٥٩)الجعفري، معد، **المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة** (١٩٦٧ – ١٩٨٠)، ص XXV.

(٦٠)بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص ١٥٧.

(٦١)المصدر نفسه، ص ١٥٧ - ١٥٨.

(٦٢)أسامة الغزالي حرب، **مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٧٩.

(63) Harris, Taking Root: Israeli Settlement in the West Bank, The Golan and Gaza – Sinai, (1967 – 1980), p. 138.

(٦٤)انظر: محمد يحيى سليمان، **الكيان الصهيوني خلال حكم الليكود: من أيار ١٩٧٧ - تموز ١٩٨٤**، بيروت: منشورات الهدف، ١٩٨٦، ص ١١.

(٦٥)فوزي محمد طايل، **النظام السياسي في إسرائيل**، الدراسات الخاصة (٤٥)، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٩، ص ١٠٥.

(٦٦)انظر: يونس السيد، «**الليكود: تنظيمًا وممارسة**» شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٨ (تموز/ يوليو ١٩٩٠)، ص ٤٨ - ٤٩.

(٦٧)انظر: كاميليا عراف بدر، **نظرة على الأحزاب السياسية الإسرائيلية**، ط ٣ (القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥) ص ١٥٤، كذلك فان قادة الليكود لا يتركون مناسبة تمر من دون التأكيد على المبدأ السابق، من ذلك مثلاً، ما قاله مناحيم بيغن في مستوطنة ارئيل في شهر (أيار/ مايو) سنة ١٩٨٥ أمام جمهور مكون من (٣٥) ألف شخص: «انا مناحيم ابن زئيف وهاشيا بيغن، أقسم بأني طوال خدمتي للأمة كرئيس وزراء بأننا لن نترك أي جزء من يهودا والسامرة وقطاع غزة والجولان»، وكذلك ما أعلنه اسحاق شامير عندما كان وزيرًا للخارجية في ذلك الوقت: «نحن نطلق السلام، ولكن بشروط أن يمكننا من استمرارية وجودنا» وهذا يعني أن تكون مرتفعات الجولان والضفة الغربية داخل حدود دولة إسرائيل. انظر:

William Thomas Mallison and Sally V. Mallison, The Palestine in International Law and World Order (Burnt Mill, Harlow, Essex, Eng.; Longman, 1986). pp. 248 – 249.

(68) John p. Richardson, The West Bank; A portrait, Special Study; 5 (Washington, DC: Middle East Institute, 1984) p.116.

(٦٩)طايل، **النظام السياسي في إسرائيل**، ص ١١٠.

(٧٠)السيد، «**الليكود: تنظيمًا وممارسة**» ص ٥١.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

(٧١)سليمان، **الكيان الصهيوني خلال حكم الليكود: من أيار ١٩٧٧ - تموز ١٩٨٤**، ص١٧٤.

(٧٢)انظر: **المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧**، عرض وتحليل خيرية قاسم، علي الدين هلال وإبراهيم كروان، الدراسات الخاصة (١٥)، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص٧٩.

(٧٣)سليمان، **الكيان الصهيوني خلال حكم الليكود: من أيار ١٩٧٧ - تموز ١٩٨٤**، ص٩٠.

(74) Geoffrey Aronson, Israel, Palestinians and the Intifada: Creating Facts on the West Band (Washington, DC; Kegan Paul International in association with Institute for Palestine Studies, 1990), p.66.

(٧٥)الجعفري، معد، **المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة (١٩٦٧ – ١٩٨٠)**. ص x1ix.

(٧٦)بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٧٧)المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٧٨)الجعفري، معد، المصدر نفسه، ص x1v.

(٧٩)بركات، المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(٨٠)انظر: جامعة الدول العربية، معد، **المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة**: مجموعة دراسات وبحوث قدمت خلال الندوة الدولية حول المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية (تونس: الجامعة، ١٩٨٩)، ص ٢٤.

(٨١)عايد، **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود، (١٩٧٧ – ١٩٨٤)**، ص ٧٦.

(٨٢)جامعة الدول العربية، معد، المصدر نفسه ص ٢٤ - ٢٥.

(83) Mallison and Mallison, The Palestine Problem in International Law and World Order, p. 250.

(٨٤)الجعفري، معد، **المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة**، (١٩٦٧ – ١٩٨٠)، ص ٩ و x1vi.

(٨٥)عايد، **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود، (١٩٧٧ – ١٩٨٤)**، ص ٧٧.

(٨٦)المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٨٧)بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٨٨)الجعفري، معد، **المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة**، (١٩٦٧ – ١٩٨٠)، ص x1v.

(٨٩)عايد، **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود، (١٩٧٧ – ١٩٨٤)**، ص ٨٢.

(٩٠)انظر: محمد عبد الرحمن، «**الاستيطان خلال سنتين من حكم الليكود**» شؤون فلسطينية، العدد ٩٦ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩)، ص ١٢.

(٩١)المصدر نفسه، ص ١٣.

(٩٢)سليمان، **الكيان الصهيوني خلال حكم الليكود: من أيار ١٩٧٧ - تموز ١٩٨٤**، ص ٨٦.

(٩٣)**المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة** منذ سنة ١٩٦٧، ص ٨٩.

(٩٤)المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٩٥)عبد الرحمن أبو عرفة، **الاستيطان: التطبيق العمل للصهيونية: دراسة عن الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال القرن الأخير**، القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، ١٩٨١، ص ٢٤١.

(٩٦)بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص ١٦٠.

(٩٧)عبدالرحمن، «**الاستيطان خلال سنتين من حكم الليكود**»، ص ١٤.

(٩٨)الجعفري، معد، **المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، (١٩٦٧ – ١٩٨٠)**، ص x1i

(٩٩)سليمان، **الكيان الصهيوني خلال حكم الليكود: من أيار ١٩٧٧ - تموز ١٩٨٤**، ص ٨٨.

(١٠٠) أغبارية وأبو غزالة، **حركة غوش ايمونيم بين النظرية والتطبيق**، ص ٢١.

(١٠١) أبو عرفة، **الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية: دراسة عن الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال القرن الأخير**، هامش ص ٢٤٥.

(102) Confrontation Chagnollaud, Israel et les Territoires occupies silencieuse, p.43.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(١٠٤) سليمان، **الكيان الصهيوني خلال حكم الليكود: من أيار ١٩٧٧ - تموز ١٩٨٤**، ص ٨٨ - ٨٩.

(١٠٥) أبو عرفة، **الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية: دراسة عن الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال القرن الأخير**، ص ٢٤٥.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

(107) Benvenisti, West Data Project: A Survey of Israel's Policies, p.52.

(١٠٨) انظر تفصيلات هذه الخطة في: متتياهو دروبلس، «**المنظمة الصهيونية العالمية، قسم الاستيطان: الاستيطان في «يهودا» و«السامرة»: الإستراتيجية والسياسة والخطط**» ترجمها عن الانكليزية محمد النصر، شؤون فلسطينية، العدد ١١٦ (تموز / يوليو ١٩٨١) ص ١٩٥ - ٢٠١.

(١٠٩) الجعفري، معد، **المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، ١٩٦٧ - ١٩٨٠**، ص xlii.

(110) Chagnollaud, Israel et les Territoires occupes: La Confronation silencieuse, p.51

(١١١) انظر: شفيق الغبرا، «**السياسة الإسرائيلية: التحالف الحاكم وصراعات التيارات**» مجلة العلوم الاجتماعية، السنة ١٨، العدد ٢ (صيف ١٩٩٠) ص ٦٤.

(١١٢) الجعفري، معد، **المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، ١٩٦٧ - ١٩٨٠**، ص liv.

(١١٣) نقلاً عن: عبدالرحمن «**الاستيطان خلال سنتين من حكم الليكود**»، ص ٩.

(١١٤) بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص ١٧٢.

(١١٥) كاميليا عراف بدر، **نظرة على الأحزاب السياسية الإسرائيلية**، ط٣، القدس، جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥، ص١٥٤.

(١١٦) **الموسوعة الفلسطينية**، م١، ص٥٥٥.

(١١٧) المصدر نفسه، ص٥٥٨.

(١١٨) جريدة كل العرب، ٢٠٠٠/١٢/٣١.

(١١٩) جريدة القدس،٢٠٠٠/٧/١١.

(١٢٠) إسرائيل شاحاك، **عنصرية دولة إسرائيل**، ص ٢٦٣ وما بعدها.

(١٢١) **النجوم السبعة (خطة استيطانية جديدة)**، إعداد هيئة التحرير بدار الشرارة للنشر، القدس، ص٦.

(١٢٢) **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الأول، ص٥٨٣.

(١٢٣) نظام محمود بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، سلسلة الثقافة القومية (١٥)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص ١٥٢.

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449